الأمم المتحدة
S/2025/346
مجلس الأمن
Distr.: General
2 June 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 29 أيار/مايو 2025 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

طلب مجلس الأمن إليّ، في الفقرة 58 (ب) من قراره 2759 (2024)، أن أوافيه بتقييم للدعم اللوجستي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة) إلى قوات الدفاع والأمن التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى بما يتماشى مع الفقرة 38 (ب) من القرار نفسه، بما في ذلك عن طريق تقديم المعلومات المالية المناسبة. ويُعرض في هذه الرسالة آخر ما استجد من معلومات عن التطورات الرئيسية التي حدثت منذ رسالتي الموجّهة إلى مجلس الأمن المؤرخة 21 آذار/مارس 2024 (S/2024/257).

السياق

واصلت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من البعثة ومن الشركاء الدوليين، النهوضَ بتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2019 وخريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2021 التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وقد ساهمت هذه الجهود في تحقيق أوجه تحسّن في عملية إضفاء طابع اللامركزية على عملية السلام على المستوى المحلي وفي مساعي بسط سلطة الدولة، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة الحدود. وتظل الانتخابات المحلية والرئاسية والتشريعية المقرر عقدها في الفترة 2025-2026 أولويةً رئيسية؛ وما فتئت الحكومة تبدي التزامها بتنفيذ الأعمال التحضيرية للانتخابات على الرغم من التحديات اللوجستية والمالية الماثلة.

واستمرت الحكومة في بذل جهودها من أجل التواصل مع الجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق السياسي لعام 2019 التي أعربت عن استعدادها لوقف الأعمال العدائية ونزع أسلحتها. وقد أسفرت هذه الجهود عن إعلان رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستين آرشانج توادیرا، في 23 نيسان/أبريل 2025 أن قادة الجماعتين المسلحتين "حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار" و "الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى" قد وافقوا على وقف الأعمال العدائية والانضمام مرة أخرى إلى الاتفاق السياسي بعد مناقشات يسّرتها السلطات التشادية. وواصلت بعض الجماعات المسلحة والعناصر المسلحة التي لا تزال خارج إطار عملية السلام تقويضَ جهود إحلال الاستقرار في بعض أنحاء البلد، حيث شنت الهجمات على المدنيين وعلى قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وأفراد أمن آخرين وعلى البعثة.

ورغم تحقّق مكاسب على صعيد إحلال الاستقرار، لا تزال الأوضاع الأمنية مثيرةً للقلق في مناطق بعينها، خاصة في الشمال الغربي وفي الشرق، وفي المنطقة الوسطى من البلد أيضاً وإنْ كان ذلك بدرجة أقل. وما زال الشمال الشرقي متأثراً بالنزاع في السودان، مع تزايد حركة المقاتلين المسلحين عبر الحدود في تلك المنطقة، بما يشمل قوات الدعم السريع السودانية.

واندلعت أعمال عنفٍ جديدة في الجنوب الشرقي في مقاطعتي مبومو العليا ومبومو حيث قام مقاتلو جماعة "فاغنر تي أزاندي"[(1)]، بدعم من مقاتلي جماعة "أزاندي آني كبي غبي"، بشنّ الهجمات مراراً على المدنيين، ولا سيما الطائفة المسلمة، بدعوى ارتباطهم المزعوم بالجماعة المسلحة "الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى". ورداً على ذلك، شكّلت الحكومة لجنةً للتحقيق، وهو ما أسفر عن القبض على عدد من الجناة المشتبه فيهم والبدء في محاكمتهم، ومنهم قيادات من جماعة "فاغنر تي أزاندي". وزادت جماعة "أزاندي آني كبي غبي" أيضاً من هجماتها ضد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي والبعثة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل عدد من عناصر قوات الدفاع الوطني أو أصيبوا في سياق أعمال عدائية قامت بها عناصر مسلحة في مختلف أنحاء البلد، كما قُتل أو أصيب اثنان من حفظة السلام في مقاطعتي بامنغي – بانغوران ومبومو العليا.

ورغم تراجع عدد الحوادث والإصابات الناجمة عن الذخائر المتفجرة، لا تزال المخاطر قائمة، لا سيما في الشمال الغربي وفي بانغي. وأُبلغ عن وجود متفجرات من مخلفات الحرب في مختلف أنحاء البلد. ووقع في الفترة من آذار/مارس 2024 إلى نيسان/أبريل 2025 ما مجموعه 47 حادثة استُخدمت فيها الذخائر المتفجرة، وكان معظم ضحاياها من المدنيين.

وظلت الحالة الإنسانية في البلد مزريةً، وزادتها سوءاً التحديات المستمرة التي تعرقل إمكانية الوصول والتي تعود إلى جملة أمور منها محدودية البنى التحتية وأنشطةُ الجماعات المسلحة. وما فتئ تدفقُ اللاجئين من السودان يزيد من تفاقم الاحتياجات الإنسانية. ووثّقت البعثة ادعاءات بوقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان ارتكبتها الجماعات المسلحة، وكذلك أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وأفراد أمن آخرون. وقد وطدت البعثة والحكومة تعاونهما من أجل وضع أطُر استراتيجية وطنية للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان.

واضطلعت قوات الدفاع الوطني، بدعم من أفراد أمن آخرين، بعمليات عسكرية متعددة لطرد الجماعات المسلحة من المناطق الاستراتيجية، مثل مواقع التعدين، ولا سيما في مقاطعات كوتو السفلى وكيموه ومبومو وأواكا وفاكاغا. وشنت الجماعات المسلحة هجماتٍ متفرقة على قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في المناطق النائية، ولا سيما في مقاطعات كوتو السفلى وكوتو العليا ومبومو العليا ومامبيري – كاديي ونانا – غريبيزي وأومبيلا – مبوكو وأُوهام – بندي.

وقامت قوات الدفاع الوطني بتسيير دوريات مشتركة مع البعثة، تركّز فيها على حماية المدنيين في المناطق المعرّضة للخطر وفي المناطق الحدودية ولا سيما في مقاطعات كوتو السفلى (زانغبا) وكوتو العليا

(1) تفيد التقارير بأن بعض أعضاء جماعة "أزاندي آني كبي غبي" تم تجنيدهم في صفوف قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي أو نشرهم إلى جانبها باسم "فاغنر تي أزاندي".

(ســـام أواندجا) ومبومو العليا (بامبوتي، ومبوكي، وزيميو) وفاكاغا (أم دافوق، وبيراو). وفي هذا الســـياق، قدمت البعثةُ الدعم اللوجستي لتيسير نشر قوات الدفاع الوطني في مواقع رئيسية.

واستهلت البعثة في شباط/فبراير 2025 عمليةً لإحلال الاستقرار في منطقة ياد من أجل التصدي للهجمات المتزايدة التي تشنها عناصر مسلحة على المدنيين، وغطت هذه العملية المناطق والقرى القريبة من ممرات الترحال الرعوي. وعملت البعثة والحكومة معاً لتأمين الأعمال التحضـــيرية للانتخابات في ســـياق الخطة المتكاملة لتأمين الانتخابات. وظلت قدرة قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي على تنفيذ العمليات بفعالية وتعزيز المكاسب الأمنية محدودةً بسبب استمرار افتقارها إلى القدرات المؤسسية والتشغيلية، بما في ذلك ما يتعلق منها باللوجستيات والقدرة على التنقل. وفي المناطق النائية ذات الأهمية القصوى، عوَّض ذلك جزئياً الدعمُ اللوجستي الذي تقدّمه البعثة.

ووقع في الفترة المشـــمولة بهذا التقرير عددٌ أقل من الحوادث التي أعاقت فيها قوات الدفاع الوطني تحركات البعثة. وفي 15 تموز/يوليه، أنهت البعثة عقدها المبرم للاســـتخدام التجاري لمنظومة جوية غير مأهولة، بعدما فرضت الحكومة قيوداً على استخدام هذه المنظومات منذ كانون الأول/ديسمبر 2023.

الدعم اللوجســـتي المقدّم من البعثة إلى قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من 1 آذار/مارس 2024 إلى 30 نيسان/أبريل 2025 في سياق بسط سلطة الدولة

شـــمل الدعم اللوجســـتي الذي قدّمته البعثة لبســـط ســـلطة الدولة، بناءً على طلب الحكومة، النقلَ الجوي، والإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، والبنى التحتية والمعدات الأساسية.

النقل الجوي

في الفترة من آذار/مارس 2024 إلى نيسـان/أبريل 2025، نقلت البعثة جواً بواسـطة رحلاتٍ جوية خاصـــة وأخرى منتظمة ما مجموعه 401 من أفراد قوات الدفاع الوطني و 8,3 أطنان من البضـــائع، وذلك في إطار عمليات التناوب المنتظمة إلى المناطق التي تتمركز فيها تلك القوات مثل بانغاســو (مبومو) وبيراو (فاكاغا) وسام أواندجا (كوتو العليا)[2].

وإضـــافة إلى ذلك، نقلت البعثة جواً عن طريق رحلات جوية منتظمة ما مجموعه 288 فرداً من أفراد قوات الأمن الداخلي. وكان الهدف من عمليات النقل الجوي هذه دعمَ نشر وتناوب الضباط في المناطق النائية، مثل مبوكي وسام أواندجا، وحضور حلقات العمل والدورات التدريبية ذات الصلة.

ووفرت البعثة أيضـاً خدمة النقل الجوي إلى باوا لعشـرة جنود وطنيين سـبق تدريبهم على التخلص من الذخائر المتفجرة في إطار مشـروع تجريبي مشـترك للتخفيف من مخاطر الذخائر المتفجرة. وعلاوة على ذلك، نقلت البعثة جواً عدد 34 محتجزاً اعتقلتهم قوات الأمن الداخلي إلى ســـجون في أليندا‌و، وبامباري، وبانغاسو، وبانغي، وبوار، وبريا، وباوا، وزيميو، وسام أواندجا.

(2) قامت البعثة أيضـاً بنقل 493 فرداً عسـكرياً و 20,4 طناً من البضـائع إلى مناطق نائية في سـياق العمليات المشـتركة، على النحو المبين أدناه. وبلغ الحجم الإجمالي للقوات والشـحنات التي تم نشرها خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، بما في ذلك في سـياق العمليات المشتركة، ما عدده 894 فرداً عسكرياً وما قدره 28,7 طناً من البضائع.

الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين ونقل رفات الموتى

في الفترة من آذار/مارس 2024 إلى نيسان/أبريل 2025، سيّرت البعثة رحلةً جوية خاصة وأخرى منتظمة لنقل رفات اثنين من جنود قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي ورحلةً جوية منتظمة أخرى للإجلاء الطبي لجندي وطني.

الجدول 1

الرحلات الجوية الخاصة دعما للإجلاء الطبي وإجلاء المصابين ونقل رفات الموتى

السنة المالية (الفترة تموز/يوليه – حزيران/يونيه)	*عدد الطلبات*	*المرضى الذين استفادوا من عمليات الإجلاء الطبي/إجلاء المصابين*	*رفات الموتى*	*مجموع التكاليف (بدولارات الولايات المتحدة)*
2020/2019	–	–	–	–
2021/2020	6	8	1	118 969,50
2022/2021	5	9	2	78 104,17
2023/2022	2	2	–	35 038,92
2024/2023	4	2	2	64 170,94
2025/2024	1	–	1	23 164,00
المجموع	**18**	**21**	**6**	**319 447,53**

ملاحظة: السنة المالية 2025/2024 لم تنته بعد.

المعدات والبنى التحتية الأساسية

في الفترة من آذار/مارس 2024 إلى نيسان/أبريل 2025، واصلت البعثة تقديم الدعم لتحسين بيئة العمليات وإمكانية التنقل والظروف التشغيلية فيما يتعلق بعملياتها، وهو ما استفادت منه أيضاً قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي. وقامت البعثة بإعادة تأهيل وصيانة 395 كيلومترا من الطرق، و 20 جسراً خشبياً، وعبّارتين، وجسر خرساني، وعشرة مهابط للطائرات في بانغاسو، وباتانغافو، وبوكارانغا، وبوسانغوا، وبوار، وبريا، ومبوكي، وندیلي، وباوا، وسام أواندجا.

وفي إطار تنفيذ السياسة الوطنية لإدارة الحدود، دعمت البعثة الحكومةَ باضطلاعها بأعمال البناء وتوفيرها المعدات المكتبية والدراجات النارية لأول مركز حدودي متعدد الخدمات يُنشأ في بيمبيري بمقاطعة ليم – بندي، على الحدود مع تشاد. والمركز الحدودي عامل ويشغّله أفراد قوات الأمن الداخلي بالإضافة إلى موظفي الجمارك، وموظفي الصحة النباتية، والمياه والغابات، والتجارة.

واضطلعت البعثةُ بما عدده 39 من مشاريع البناء وإعادة التأهيل وتوفير المعدات لدعم قوات الأمن الداخلي. وشملت هذه المشاريع بناءَ مركز صحي لقوات الدرك في بامباري سيكون مركزاً صحياً يحال إليه الأفراد النظاميون الوطنيون المنتشرون في المنطقة، وكذلك السكان المحليون في بامباري؛ وتوفيرَ المعدات لقوات الدرك في كاغا باندورو ولمديرية الشرطة بالمنطقة في بوسانغوا؛ وإعادة تأهيل المحكمة العسكرية الدائمة في بوار وتجهيزها؛ وتجديد مكتب هيئة التفتيش للجيش الوطني في بانغي. وعلاوة على ذلك، زوّدت البعثةُ قوات الأمن الداخلي بـ 23 مركبة كانت البعثة قد شطَبتها. وإضافة إلى ذلك، تم توزيع 90 دراجة نارية على قوات الأمن الداخلي لتحسين جاهزيتها وقدرتها على التنقل، بما في ذلك خلال الانتخابات المقبلة.

وواصلت البعثةُ أعمال إعادة التأهيل والصيانة في سبعة مرافق وطنية لتخزين الأسلحة والذخيرة في مختلف أنحاء البلد، فضلاً عن أعمال البناء في منطقة تخزين الذخائر في معسكر كاساي، من أجل تعزيز سلامة وأمان الأسلحة والذخائر وإدارتها الفعالة لفائدة قوات الدفاع الوطني. وبدأت البعثة أيضاً إعادة تأهيل خمسة مستودعات وطنية للأسلحة تابعة لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في بانغي ودامارا وسيبوت.

وأسهم دعمُ البعثة لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي فيما يتعلق بالتخلص من الذخائر المتقادمة والمتفجرات من مخلفات الحرب في تحسين إدارة الذخائر وتوفير بيئة أكثر أماناً. وجرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير تدمير ما مجموعه 518 128 طلقة ذخيرة بشكل آمن.

وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2024، استكملت البعثة أيضاً بناء وتجهيز أول مختبر جنائي في بانغي، وهو مختبرٌ تديره البعثة ولكنه يدعم بناء القدرات الوطنية في هذا المجال، بما في ذلك لإجراء تحقيقات ما بعد الانفجارات وما يتصل بها من إجراءات قضائية.

الدعم اللوجستي المقدم في الفترة بين آذار/مارس 2024 ونيسان/أبريل 2025 في سياق العمليات المشتركة

زادت البعثةُ بقدر كبير من دعمها اللوجستي المقدّم في سياق العمليات المشتركة مع قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، حيث استجابت لطلباتٍ مختلفة وردت إليها من الحكومة. وقُدّر ما قدّمته البعثة من هذا الدعم منذ بداية السنة المالية بما قيمته 3,69 ملايين دولار.

وشمل الدعم المذكور توفيرَ مرافق وبنى تحتية بتكلفة إجمالية قدرها 200 794 1 دولار، ووُجه في المقام الأول إلى اقتناء المعدات والمواد اللازمة لأماكن الإقامة والمرافق المؤقتة خلال عمليات النشر المشتركة، بما في ذلك الخيام والسياجات المعدنية الشبكية والمولدات الكهربائية. وشمل أيضاً دعمَ النقل البري بقيمة 000 936 دولار، بما في ذلك الالتزام بتخصيص أموال لاقتناء أربع مركبات لتسيير الدوريات لقوات الأمن الداخلي، إلى جانب 12 شاحنة صغيرة و 300 دراجة نارية لقوات الدفاع الوطني.

وجرى كذلك توفير الدعم للعمليات الجوية عن طريق تسيير الرحلات الجوية المنتظمة والخاصة في سياق العمليات المشتركة، مما سمح بالنشر أو التناوب المبدئي لعدد 493 فرداً من قوات الدفاع الوطني ونقل 20,4 طناً من البضائع في الفترة من آذار/مارس 2024 إلى نيسان/أبريل 2025 إلى مناطق استراتيجية رئيسية مثل أم دافوق وأواندا دجاليه (فاكاغا)، وأوادا (كوتو العليا)، وبامبوتي ومبوكي (مبومو العليا)، وزانغبا (كوتو السفلى). ومنذ بداية السنة المالية، استُخدمت الرحلات الجوية الخاصة لنقل 371 فرداً عسكرياً و 16,1 طناً من البضائع بتكلفة إجمالية بلغ قدرها 200 411 دولار منذ بداية السنة المالية.

وأخيراً، شمل دعم البعثة أيضاً توفير لوازم وخدمات ومعدات أخرى بتكلفة بلغت 000 544 دولار، بما في ذلك توفير حصص إعاشة (000 495 دولار) لقوات الدفاع الوطني، في مناطق كانت في كثير من الأحيان مناطق لم تُنشر فيها تلك القوات منذ سنوات. وشمل ذلك أيضا توفير الوقود لقوات الدفاع الوطني، أما قوات الأمن الداخلي فقد عمدت إلى شراء الوقود بنفسها.

الجدول 2

نفقات الدعم اللوجستي لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في سياق العمليات المشتركة، 1 تموز/يوليه 2024 – 8 أيار/مايو 2025

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

نوع الدعم	*المبلغ*
دعم المرافق والبنى التحتية	1 794,2
دعم النقل البري	936,0
دعم العمليات الجوية	411,2
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	544,0
المجموع	**3 685,4**

ملاحظة: السنة المالية 2025/2024 لم تنته بعد.

الجدول 3

الرحلات الجوية الخاصة لدعم نقل قوات الدفاع الوطني

السنة المالية (الفترة تموز/يوليه – حزيران/يونيه)/نوع الدعم	*عدد الطلبات*	*عدد الأفراد العسكريين*	*حمولة البضائع*	*مجموع التكاليف (بدولارات الولايات المتحدة)*
2020/2019	3	105	5 185	337 605,32
2021/2020	2	103	2 227	77 351,46
2022/2021	2	486	–	379 702,08
2023/2022	–	–	–	–
2024/2023	4	329	6 719	639 494,09
2025/2024[أ]	10	708	24 419	619 636,47
بسط سلطة الدولة	4	337	8 286	208 235,76
العمليات المشتركة	6	371	16 133	411 244,71
المجموع	**21**	**1 731**	**38 550**	**2 053 789,42**

(أ) يتسق الجدول مع السنة المالية الممتدة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 نيسان/أبريل 2025، وهو يعكس نشر 708 من الأفراد العسكريين و 24,4 طناً من البضائع عن طريق الرحلات الجوية الخاصة. ولا يعكس الجدولُ جميع عمليات النشر التي تمت (في سياق العمليات المشتركة وفي سياق بسط سلطة الدولة) عن طريق الرحلات الجوية الخاصة والمنتظمة خلال الفترة المشمولة بهذه الرسالة، التي تمتد من 1 آذار/مارس 2024 إلى 30 نيسان/أبريل 2025، ويُقدر حجمها بما عدده 894 فرداً عسكرياً وما مقداره 28,7 طناً من البضائع.

ملاحظة: السنة المالية 2025/2024 لم تنته بعد.

الجدول 4

توفير الوقود لقوات الدفاع الوطني

السنة المالية (الفترة تموز/يوليه – حزيران/يونيه)	*الكمية الصادرة (باللتر)*	*الكمية المستردة تكاليفها (باللتر)*	*مجموع التكاليف (بدولارات الولايات المتحدة)*
2019/2018	22 316	22 316	–
2020/2019	32 132	32 132	–
2021/2020	41 666	41 666	–
2022/2021	2 865	2 240	850
2023/2022	2 474	–	4 948
2024/2023	1 523,95	–	2 943,56
2025/2024	2 074,20	–	3 010,59
المجموع	**105 051,15**	**98 354**	**11 752,15**

ملاحظة: السنة المالية 2025/2024 لم تنته بعد.

ودعمت البعثة الجهودَ الرامية إلى زيادة العمليات المشتركة مع قوات الدفاع الوطني واستمرارها. وشمل ذلك التحسينَ التدريجي لتبادل المعلومات ولآليات تحديد القوات الوطنية ورصدها لأغراض معينة ونشرها ومناوبتها بقدرة أكبر على الاستجابة للاحتياجات. وقد أسهم ذلك في تعزيز جاهزية قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وتحسين قدرتها على التنقل، بما في ذلك لأغراض عقد الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في آب/أغسطس 2025 وكذلك الانتخابات الرئاسية والتشريعية للفترة 2025–2026.

التخفيف من المخاطر في سياق تقديم الدعم اللوجستي

في الفترة من آذار/مارس 2024 إلى نيسان/أبريل 2025، أجرت البعثة ما مجموعه 324 عملية تقييم للمخاطر، بما يشمل 88 تقييماً للمخاطر لما عدده 048 1 جندياً و 236 تقييماً لما عدده 252 2 من ضباط الشرطة والدرك، على النحو المطلوب بموجب سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في سياق تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. ونتيجة لذلك، تبيّن أن تسعة جنود و 22 من ضباط الشرطة والدرك ارتكبوا فيما يُزعم انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان ومن ثم حُرموا من تلقي دعم البعثة.

وبناءً على طلب الحكومة، قامت بعثةُ الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى، بفرز 81 مرشحاً اختارتهم سلطات الدفاع الوطني للالتحاق بالتدريب غير العملياتي المقرّر لعدد 50 من ضباط الصف.

وواصلت بعثةُ الأمم المتحدة تدريبَ قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي على سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وعلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين، كما استمرت في تعزيز الاحترافية والمساءلة. وفي الفترة ما بين نيسان/أبريل 2024 وآذار/مارس 2025، نُظم تدريب لفائدة 468 ضابطاً عسكرياً و 371 من ضباط الشرطة والدرك، من بينهم 99 امرأة. وفي أواخر عام 2024، أجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية مع البعثة تدريباً

مشتركاً لعدد 96 ضابطاً عسكرياً، من بينهم تسع نساء، وعدد 81 من ضباط الشرطة والدرك، من بينهم 23 امرأة.

وفي ضوء الأوضاع الأمنية القائمة في مقاطعتي مبومو العليا ومبومو، بما في ذلك وجود مقاتلي جماعة "فاغنر تي أزاندي"، عزّزت البعثة تدابير التخفيف من المخاطر في إطار تقديمها الدعم لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي المنتشرة في مبوكي ولقوات الدفاع الوطني المنتشرة في بامبوتي، من خلال التطبيق الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، فضلاً عن التدريب في مجال حقوق الإنسان إلى جانب تشديد الرصد.

تأثير الدعم اللوجستي المقدّم من البعثة

ساهم الدعم اللوجستي الذي قدّمته البعثة إلى قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في تعزيز وجود تلك القوات وفي إنشاء مواقع جديدة في أجزاء مختلفة من البلد، ولا سيما في مقاطعات كوتو السفلى (زانغبا) ومبومو العليا (بامبوتي) ومبومو (بانغاسو) وفاكاغا (أم دافوق). وأسهم وجودُ قوة البعثة وقوات الدفاع الوطني في منع التهديدات التي تحيق بالمدنيين وهيأ ظروفاً أمنية مواتية للمضي قدماً بمساعي إحلال الاستقرار، مما أحدث أثراً كبيراً على صعيد تخفيف التوترات المحلية والتداعيات المترتبة على التوترات أو النزاعات التي تشهدها بلدان الجوار.

واستمر توطُّد المكاسب الأمنية في هذه المناطق بفضل العمل المشترك بين الحكومة والبعثة الذي كمّلته الأمم المتحدة والشركاء الدوليون، بما في ذلك من خلال التنفيذ المستمر لبرامج إحلال الاستقرار التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان الهدف من هذه الجهود أيضاً هو تعزيز مكاسب السلام لفائدة المجتمعات المحلية وتعزيز ملكية العناصر المحلية لعملية السلام، بما في ذلك عن طريق تشييد وإعادة تأهيل البنى التحتية الرئيسية واستئناف تقديم الخدمات الأساسية.

وإضافة إلى ذلك، أجرت الحكومة والبعثة زيارات مشتركة رفيعة المستوى مع الشركاء الماليين والدبلوماسيين وشركاء التنمية إلى بامبوتي وأوبو في مقاطعة مبومو العليا، وكاغا باندورو في مقاطعة نانا – غريبيزي، وبوسانغوا في مقاطعة أُوهام، وبيراو وأم دافوق في مقاطعة فاكاغا، وبيمبيري في مقاطعة ليم – بندي. وكان الهدف من هذه الزيارات هو تقييم جهود إحلال الاستقرار التي يدعمها الوجود المعزّز للبعثة وقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، إلى جانب حشد الدعم.

وساهمت أيضاً جميع أشكال الدعم اللوجستي الذي قدمته البعثة، بما في ذلك عمليات التناوب والنشر التي أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في تأمين عملية تسجيل الناخبين في إطار الخطة المتكاملة لتأمين الانتخابات التي وقعتها البعثة مع الحكومة في عام 2023. وتسنى بفضل دعم البعثة اللوجستي فتح 99 في المائة من مراكز تسجيل الناخبين في مختلف أنحاء البلد، بما في ذلك في مناطق نائية مثل زانغبا (كوتو السفلى) حيث أتيحت للناخبين فرصة التسجيل لأول مرة منذ سنوات.

التدابير المتخذة من أجل استمرار نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي

يراد بالدعم اللوجستي الذي تقدمه البعثة إلى قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي أن يكون ذا تأثير مضاعف على جهود سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى الرامية إلى مواصلة إعادة انتشارها خارج بانغي، وفق المشار إليه في رسالتي المؤرخة 15 أيار/مايو 2018 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2018/463).

ولا يزال كلٌّ من كفاءة وتأثير الدعم اللوجستي المقدم من البعثة لهذا الغرض معتمِداً اعتماداً وثيقاً على التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الوطنية الوارد بيانها في تلك الرسالة وهي: (أ) يجب أن تكون قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي الجديدة والمعاد تشكيلها احترافية وشاملة للجميع وتمثيلية من الناحية العرقية ومتوازنة من حيث المناطق؛ (ب) يجب عليها التقيد بمبدأي المساءلة وسيادة القانون؛ (ج) يجب دعمها بطريقة منتظمة وموثوقة؛ (د) يجب أن يثق بها ويطمئن لها كل من السلطات المحلية والسكان.

وفي 20 شباط/فبراير 2025، وقّع الرئيس فوستين آرشانج توادیرا على سياسة الدفاع الوطني الجديدة للفترة 2024-2040 واستراتيجية الدفاع الوطني الجديدة للفترة 2025-2030 اللتين صادق عليهما وزير الدفاع في 27 أيلول/سبتمبر و 14 تشرين الأول/أكتوبر 2024 على التوالي. ويمهّد هذا الإطار الاستراتيجي الطريقَ لصياغة قانون للإنفاق العسكري يفصّل الاحتياجات والميزانيات المناظِرة ولوضع خريطة طريق لإعادة بناء قوات الدفاع الوطني، مع العناية بتحديد مواقع تمركز الجيش. ويهدف هذا الإطار إلى الوصول بقوام الجيش العامل إلى 000 35 جندي بحلول عام 2030 من خلال خطة تجنيد سنوية تبدأ في عام 2025.

ولا تزال قوات الدفاع الوطني تحتاج إلى برنامج تدريب أكثر شمولاً. وقد ظل التدريب العملياتي لتلك القوات الذي تنفذه بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى معلقاً منذ عام 2021. وقد استعاضت بعثة التدريب العسكري عنه ببرنامج للتثقيف لفائدة 50 من ضباط الصف، بدأ تنفيذه في كانون الأول/ديسمبر 2024. ودعمت بعثةُ الأمم المتحدة التدريب الأولي لعدد 150 ضابطاً جديداً من ضباط قوات الأمن الداخلي المعينين من قِبل الحكومة، ومن بينهم 59 امرأة. كما نظمت البعثةُ حلقاتِ عمل لضباط قوات الدفاع الوطني وضباط الصف بها، تناولت أفضل الممارسات الإدارية وإدارةَ الموارد البشرية في الوحدات العسكرية.

ودعمت البعثة الجهودَ الجارية لتعزيز آليات الرقابة الوطنية المسؤولة عن تطبيق المساءلة وعن الكفاءة المهنية في صفوف قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي. وفي الفترة من آذار/مارس 2024 إلى نيسان/أبريل 2025، قام المفتش العام للجيش الوطني، بدعم من البعثة، بزيارة قوات الدفاع الوطني في مواقع بمقاطعات بامنغي - بانغوران، وكوتو العليا، ومبومو، ونانا - بامبيري، ونانا - غريبيزي، وأُوهام - بندي، وأواكا، وفاكاغا. وقد سمحت له هذه الزيارات بتفقد ظروف العمل والمعيشة، فضلاً عن مسائل الانضباط والقيادة، مع التوعية في الوقت نفسه باللوائح السارية وبأهمية إقامة علاقات جيدة مع السلطات الإدارية والسكان المحليين والتعاون معهم.

وواصلت البعثة دعم إمكانية الوصول إلى القضاء العسكري. ففي شباط/فبراير 2025، افتُتحت المحكمة العسكرية الدائمة في بوار بعد إعادة تأهيلها وتجهيزها بدعم من البعثة وكان ذلك بحضور وزير العدل والممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة البعثة. وفي الشهر نفسه، أجرت المحكمة العسكرية في بانغي محاكمة عسكرية أسفرت عن إدانة ثلاثة متهمين بجرائم مختلفة. وفي ذلك الشهر أيضاً، عقدت المحكمة جلسات بشأن مسائل تنفيذ العقوبات، سُجلت في جدول دعاواها 49 قضية؛ وفصلت المحكمة في 19 من هذه القضايا، تشمل 22 متهماً، في حين جرى تأجيل القضايا المتبقية إلى جلسات لاحقة. ومن بين هؤلاء المتهمين، أُفرج عن جنديين بعد تبرئتهما بينما أُدين 20 متهماً كان من بينهم 18 جندياً وفردٌ من أفراد الدرك وأحد ضباط الشرطة. وشملت الجرائم القتل الخطأ، والاعتداء المتعمد

على الغير بالضـــرب والتعنيف، وســرقة أو اختلاس ســلاح، والتخلي عن الموقع، وعدم الامتثال للتعليمات العسكرية.

ولا يزال عدم توافر معلومات عن قوام قوات الدفاع الوطني وانتشـــارها، وكذلك عدم وجود خطة لوجستية مفصّلة لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، يعرقل الجهود المبذولة لتقديم الدعم اللوجستي المتسق ولتحديد الثغرات. وتبلغ ميزانية الدفاع الوطني والأمن الداخلي ما قدره 94,4 مليون دولار في عام 2025، ونسبة 80 في المائة منها مخصصة للأفراد والسلع والخدمات. وهي لا تتضمن بنداً للاستثمار ويبدو أن الموارد المخصصة للتكاليف التشغيلية غير كافية.

وأدت ظروف الخدمة المحفوفة بالمصـــاعب، بما في ذلك عدم دفع بدل الإقامة لأفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية بشكل متكرر، إلى عدة حوادث منها حالات فرار من الخدمة في مقاطعتي مبومبو وفاكاغا.

ونظمت البعثة أربعة اجتماعات رفيعة المستوى لشركاء قطاع الدفاع في جمهورية أفريقيا الوسطى واجتماعين اثنين لشـــركاء قطاع الأمن الداخلي، جمعت بين أصـــحاب المصـــلحة الوطنيين والدوليين بغية التوصـــل إلى الحلول والفرص الاســـتراتيجية على المســـتويات التنظيمي والوظيفي والتشـــغيلي. وشـــجعت اجتماعاتُ التنسيق المساعدة الثنائية والموجهة من أجل الاستجابة للأولويات الوطنية، مثل التعاون العسكري دعماً للقدرات المؤسسية لهيئة تفتيش الجيش الوطني وتعبئة الموارد لأغراض إدارة الحدود في إطار السياسة الوطنية لإدارة الحدود.

خاتمة

أرحب بالتعاون البنّاء والثابت بين حكومة جمهورية أفريقيا الوســطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي لا يزال ييسّر إعادة الانتشار التدريجي لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في مختلف أنحاء البلد. وخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، أســـفر هذا التعاون الذي شمل الدعمَ اللوجستي المقدّم من البعثة عن تنفيذ عدد كبير وغير مسبوق من عمليات النشر المشتركة والاستجابات الأمنية المنسقة في إطار العمليات المشتركة. وساهمت هذه الجهود المشتركة في التخفيف من التحديات الأمنية في مناطق اســـتراتيجية رئيســـية مثل المناطق الحدودية، وفي الحفاظ على عملية الســلام والمضـــي بها قدماً في مناطق غابت عنها سلطة الدولة لسنوات. وللاستفادة من هذا التقدم المحرز، يقتضـــي الأمر اســـتمرار هذا التعاون – وخاصـــة من أجل تأمين الانتخابات المحلية والرئاســـية والتشريعية المرتقبة – وتمويله بالشكل المناسب.

وأرحب أيضـــاً بالتقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية أفريقيا الوسـطى في وضـع أطُر اسـتراتيجية لإصلاح وحوكمة قطاع الأمن في البلد. والتنفيذ المستدام لهذه الأطر أمرٌ ضروري لتعزيز قدرة قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي على تحمل مســـؤوليتهما الســـيادية بشـــكل كامل من أجل حماية المدنيين وتأمين السلامة الإقليمية للبلد.

وفي هذا الصدد، أشجع الحكومة على إعطاء الأولوية لوضع قانون الإنفاق العسكري في صيغته النهائية بهدف إيضـاح احتياجات قطاع الدفاع والثغرات التي تعتريه بصورة أفضل. ولا يزال توفير الشركاء الدوليين الخبرات الفنية والقدرات المؤسسية ذات الصلة بشكل متسق وشفاف ومنسق مطلباً حيوياً من أجل

تعزيز القدرات العامة لقطاع الأمن. وإني أدعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة دعم الحكومة في مجال إدارة الحدود والترحال الرعوي، استناداً إلى ما يتمتع به كل منهم من ميزة نسبية.

ولا يزال تعزيز قدرات قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي أمراً محورياً بالنسبة لجهود تحقيق الاستقرار، لكن إحلال استقرار مستدام يتطلب المضي قدماً بمكونات أخرى حاسمة من مكونات عملية السلام وأن تُترجَم المكاسب الأمنية إلى مكاسب سلام. لذلك أدعو الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والشركاء المؤسسيين إلى مواصلة دعم الحكومة في تقديم الخدمات الأساسية وتوفير الفرص الاجتماعية – الاقتصادية للسكان في جميع أنحاء البلد.

وفي السياق الأمني الراهن، لا يزال دعم البعثة اللوجستي لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي يمثل عنصراً أساسياً في المساعدة المتعددة الأوجه التي تقدّمها البعثة إلى الحكومة من أجل النهوض بعملية السلام وحماية المدنيين وتعزيز بسط سلطة الدولة، وهو ما يظل مسألةً محورية بالنسبة إلى الحفاظ على المكاسب الأمنية والاستمرار في توطيد السلام في البلد. وينبغي أن يتواصل تقديم هذا الدعم مصحوباً بما يناسبه من الموارد.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**